بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قضايا الثوار تباع وتشترى في أسواق النخاسة اللاسياسية

الخبر:

أعلن المجلس العسكري الانتقالي في السودان، اليوم السبت، عن استئناف التفاوض مع إعلان "قوى الحرية والتغيير" يوم غد الأحد. وكانت المفاوضات بين الطرفين قد توقفت يوم الأربعاء الماضي، لمدة 72 ساعة، وذلك بقرار من المجلس العسكري، على خلفية احتجاجه على ما اعتبره تصعيداً من قوى "الحرية والتغيير". (العربي الجديد 2019/05/18)

التعليق:

اتفق المجلس العسكري وقوى "إعلان الحرية والتغيير"، خلال المفاوضات بينهما يوم الثلاثاء الماضي، على مهام وصلاحيات كل من مجلس السيادة، ومجلس الوزراء، والمجلس التشريعي، خلال فترة انتقالية مدتها 3 سنوات. كما تم تحديد عضوية البرلمان بـ300 عضو، وسواء اتفق الطرفان على هذه البنود أم لم يتفقا، فإن بنية الدولة التي ينشدونها، والأجهزة المتوقع الاتفاق حولها، هي البنية الرأسمالية الغربية ذاتها التي تعاني من التصدعات والأمراض السرطانية، التي توشك أن تهلكها، أو تفضي بها إلى هاوية سحيقة، فالشباب في السودان عندما انتفضوا إنما ثاروا ضد الظلم والقهر وأكل أموال الناس بالباطل، وهي الدولة الرأسمالية الجائرة نفسها التي ثار الناس عليها، وها هم المتفاوضون يسعون لإنتاج النظام البائد من خلال تنصيب 300 عضو برلماني من العاطلين سياسياً، والمرتزقة، ينصبون أنفسهم نواباً، لا ليشرعوا بقوة الدليل ويستنبطوا الأحكام الشرعية التي تكفي وتشفي، وإنما ليشرعنوا للكفر بأغلبية الأصوات داخل البرلمان، فما هو الفرق بينهم وبين برلمان نظام الإنقاذ البائد؟! فهي المخصصات والمصروفات ذاتها التي ستدفعها الأمة من قوت عيالها للنواب المتسكعين في البرلمان.

وقد تبين أن قوى الحرية والتغيير لا همّ لها سوى السعي نحو السلطة، لذلك تراها أول من باع دماء الشباب والأوفياء، فقد رفعت الثورة شعاراً واضحاً وهو: (القصاص ما بنقبل الدية) ولم نر أو نسمع ممن يتفاوض باسم الثورة أنه تحدث عن القصاص والدماء التي أهريقت منذ 19 كانون الأول/ديسمبر 2018م إلى يومنا هذا، لكنهم يتحدثون عن كيفية اقتسام (الكيكة) وهي تدوير للمنهجية العرجاء العوجاء، التي كان يتبناها نظام الطاغية الساقط.

إن تجمع المهنيين العلمانيين، وقوى إعلان الحرية والتغيير، لا يعبرون عن آمال وطموحات هذا الشعب الذي هو نسيج أمة وصناعة عقيدة وتاريخ يمتد لقادة الجحافل وصدور المحافل من الصحابة، لذلك لا يمكن أن يقبل بأمثال هؤلاء من كراكيب الفكر الغربي، ونفايات الثقافة الفرنسية، ولا غيرها، فلا عدالة إلا في الإسلام، ولا إسلام إلا في ظل دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، لذلك يجب علينا جميعاً العمل الجاد لتغيير الواقع والاستجابة لنداء حزب التحرير الذي طلب من المجلس العسكري تسليمه السلطة، ليقيم الخلافة، فيكون السودان نقطة الارتكاز لدولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عصام أحمد أتيم

مندوب المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير في ولاية السودان